وزارة الثقافة

قضية عرب فلسطين

تأليف الدكتور توفيق كنعان
ترجمة: موسى سالم سلامة

جميع الحقوق محفوظة

رقمنة
وزارة الثقافة
Ministry of Culture

وزارة الثقافة الفلسطينية

سلسلة الموروث الثقافي

اسم المؤلف: الدكتور توفيق كنعان

اسم المترجم: موسى سالم سلامة

اسم الكتاب: قضية عرب فلسطين

الطبعة الأولى: ١٩٣٦ عن المطبعة العصرية في القدس

الطبعة الثانية: ٢٠٢٢

الإشراف العام: عبد السلام عطاري

مراجعة وتدقيق: رشيد عِناية - نور عرفات

لوحة الغلاف للفنانة: نهيل بشارة

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعمال المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذنٍ مسبق من الناشر.

All rights are reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission of the publisher.

فلسطين

www.moc.pna.ps

قضيّة عرب فلسطين

قضية
عرب فلسطين

وضعها بالانكليزية الدكتور توفيق كنعان

نقلها الى العربية

الاستاذ موسى سالم سلامه

القدس ١٩٣٦

حقوق الطبع والترجمة محفوظة

الطبعة العصرية — القدس

كلمة المترجم

هذه الاضطرابات الأخيرة التي تجري اليوم في فلسطين حملت الكثيرين من أرباب القلم على الكتابة عنها وبيان أسبابها. وقد نشط جمهور من أدباء الكتاب في فلسطين لشرح هذه القضية الهامة. ولعل أو فى ما كتب عن القضية الفلسطينية العربية هو البيان الذي أذاعه الوطني الغيور المخلص الدكتور توفيق كنعان. فقد جمع في هذا البيان خلاصة ما أدلى به أشهر المؤلفين الإنكليز واليهود في هذا الصدد، ولما كان هذا البيان من الأهمية بمكان، رأيت في نقله إلى العربية خدمة وطنية، إذ تعم فائدته في الأقطار العربية. ولم آل جهدا في إخراجه طبق الأصل. والله حسبي ونعم الوكيل.

موسى سالم سلامة

القدس في ٢١ تموز سنة ١٩٣٦

وهو اليوم الرّابع والتسعون للإضراب العام في فلسطين

المقدِّمة

أذيع على الجمهور بياني هذا عن القضية العربية الفلسطينية، وأنا أود أن يفهم الجميع أني حاذرت ما استطعت أن أبدي رأيي الخاص في هذه المسألة. وكل ما جاء فيه من المعلومات قد استقيته مما كتبه أشهر المؤلفين الإنكليز واليهود، غير متوخٍّ سوى أن أقدمه بيانا واضحًا، خاليًا من النظريات العربية القومية. وقد حاولت نقل العبارات المقتبسة من الكتاب الألمان إلى الانكليزية بدقة وأمانة، ولم أعلق عليها شيئًا، تاركًا للقارئ أن يبدي حكمه.

وقد صدرت في منتصف حزيران طبعة أولى من هذا التقرير، مطبوعة على الآلة الكاتبة، وجئت بهذه الطبعة، مضيفًا إليها بعض الإصلاحات والزيادات الضرورية. وإذا كنت بعملي هذا قد ساعدت على إثارة الرأي العام البريطاني، فلا أكون قد أخطأت القصد.

الدكتور توفيق كنعان

القدس في ٢ تموز سنة ١٩٣٦ الموافق لليوم الخامس والسّبعين من الإضراب العام

قضيّة عرب فلسطين

ما من أحد في فلسطين، مهما كانت جنسيته، ومهما كان مذهبه ومهما كانت ميوله السياسية، إلَّا ودُهِشَ لهذه الحوادث التي استطار شرارها في هذه الأسابيع الأخيرة؛ لذا جئت ببياني هذا الصادر في حينه أميط اللثام عن بعض الحقائق التي من شأنها إيضاح القضية العربية للملأ، وإني أعتقد، ويعتقد الكل معي، أن هذه الاضطرابات الحاضرة واضطرابات سنة ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ سببها الرئيسي الوحيد السياسة غير الطبيعية التي رزح تحت عبئها عرب فلسطين منذ الاحتلال. ولكي تتضح لنا الحالة بجلاء، ينبغي أن نسرد باختصار تاريخ الوعود المختلفة المقطوعة للعرب من جهة، وتاريخ الوعود المقطوعة لليهود من جهة أخرى.

الوُعُود

١. في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩١٠ رضي السير مكماهون، بالنيابة عن الحكومة البريطانية، بعد مفاوضات طويلة أثناء الحرب الكونية مع شريف مكة (الملك حسين، أحد حلفاء دول التحالف) بالحدود المعينة للمملكة العربية المستقلة المقترحة. وكانت هذه المعهود تشمل فلسطين. وقد أثبت اللورد بلفور هذا الوعد سنة ١٩١٨. وأثبته اللورد كيرسون هو أيضا للملك فيصل في ٩ تشرين الأول سنة ١٩١٩ ولم تجرؤ وزارة من الوزارات البريطانية التي تعاقبت منذ الحرب الكونية على نشر المراسلات التي تبودلت بين الملك حسين والسير مكماهون وما عقد على أثرها من الاتفاقات، مع أن كثيرين من اعضاء البرلمان البريطاني غالبا ما ألحوا في طلب نشره.

٢. وفي شهر آذار سنة ١٩١٩ عقد سايكس بالنيابة عن الحكومة البريطانية معاهدة سرية مع بيكو، بالنيابة عن الجمهورية الفرنسية على غير علم من المغفور له الملك حسين، فجاءت هذه الاتفاقية مناقضة للعهود التي قطعت للملك حسين؛ لأنها اخرجت فلسطين من نطاق المملكة العربية المستقلة الموعود بها.

٣. وفي ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ أرسل اللورد بلفور المتوفى كتابه المعروف إلى اللورد روتشلد، يعد فيه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولدى التأمل في هذه الوعود الثلاثة المذكورة أعلاه نرى آن معاهدة الحسين- مكماهون هي الأولى. وقد أيدها اللورد اللنبي نفسه عند دخوله القدس في كانون الأول سنة ١٩١٧ بإعلانه "إن الغاية الأساسية من الاحتلال هي تحرير سكان البلاد من الفوضى التركية ومساعدتهم بالتدريب على إنشاء حكومة ذاتية". أما الوعد الثاني والثالث، فقد قُطِعَا على غير علم من الملك حسين، وقد قُطِعَ وعد بلفور لشخص منفرد لمصلحة شعب مشتت في جميع أقطار المسكونة تابع لجنسيات مختلفة، في حين أن العهد الذي بُتَّ فيه بين الحسين ومكماهون قد قطع لزعيم أمة محاربة محالفة لبريطانيا العظمى. وزد على ذلك أن السياسة البريطانيين قد انتقدوا بشدة تجربة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد سلم اللورد بلفور نفسه أنه مشروع فيه ما فيه من الخطر والمجازفة. وقال المستر تشرتشل، وزير المستعمرات، سنة ١٩٢٢: "إن وعد بلفور في مثل هذه الأحوال يحول دون إنشاء

حكومة ديمقراطية وطنية ". وذكر المستر مايرز، وهو كاتب يهودي شهير: "إن الوطن القومي اليهودي بدعة جديدة لا مثيل لها في القانون الدولي، ويحاول خلقها في بلاد يشغل معظمها عنصر آخر". وقد أشارت محكمة العدل العليا في فلسطين إلى أن صك الانتداب (المتضمن وعد بلفور) إن هو إلَّا "صك سياسي لا قانوني قد يتضمن مظهرًا لنيات صالحة كتابتها أسهل من قراءتها".

الإدارة

تُعَدَّ فلسطين بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في الدرجة (أ) ويجب أن تعد مستقلة "تحت إرشاد ومساعدة دولة منتدبة إلى أن يحين الوقت الذي تتمكن فيه من القيام بنفسها". وهذا الامتياز يتمتع به كل من العراق وشرقي الأردن وسوريا، وقد حُرِمَته فلسطين، مع أن سكان تلك الاقطار لم يصلوا إلى درجة من المدنية أرقى من تلك التي وصل إليها سكان الأرض المقدسة، ومع أن وعد بلفور يناقض روح صك الانتداب وشروطه، ومع أن الشق الواحد منه يناقض الشق الآخر، فإن حكومة فلسطين ما زالت تعمل بلا انقطاع على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي. وقد بذلت أقصى جهدها لتسهل تنفيذ هذا القصد. وهي من جهة أخرى قد أهملت كل الإهمال الشق الثاني من هذا التصريح المشؤوم، وأعني به: "لا يجري شيء قد يضر بما للطوائف غير اليهودية في فلسطين من الحقوق المدنية والدينية". وعطف الحكومة على المصالح اليهودية والوطن القومي اليهودي عطفا ليس من العدل في شيء ضار بمصالح العرب الذين يكونون أكثرية سكان فلسطين، يناقض مباشرة عهد جلالة الملك جورج الخامس الذي وعد: "أن هذه التدابير (وهي تأسيس وطن قومي

للشعب اليهودي تدريجيًا) لن تؤثر بوجه ما في حقوق عامة سكان فلسطين المدنية والدينية أو تقلل من رقيها وفلاحها".

وكتب اللورد أيلنجتن، أحد الشخصيات البريطانية النابهة، في إحدى رسائله، بعد أن درس القضية كلها خارج لجان التحقق قائلا: "ما يزال الصهيونيون متمتعين بامتيازات تفوق امتيازات العرب من وجوه عدة. وأدلى كثيرون من أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات بآرائهم سنة ١٩٣٣ فقالوا: "إن الاضطرابات تجددت في فلسطين وإنها ستجدد بنتائج أشد خطرًا إذا لم تصن حقوق العرب الأولية: "وهذه المعاملة المحابية منافية لرسالة جلالة الملك التي تلاها أول مندوب سام في ٧ تموز سنة ١٩٢٠ والتي جاء فيها: "أود أن أؤكد لكم أن الحكومة المنتدبة ستقوم بواجباتها بلا أدني محاباة، وأنها عازمة على مراعاة حقوق كافة العناصر والمذاهب الممثلة بينكم".

وقال اللورد سيدنهام: "إن رغائب الفلسطينيين قد أُهمِلَت بقحة". ونشر في أحد اعداد جريدة التايمز: "لقد أثرت السياسة الصهيونية في السياسة البريطانية تأثيرًا فيه ما فيه من

الخطر وعدم الحسبان". وجاء في المقال نفسه أيضًا: "لا يسعنا أن نتكلم عن نزاهة الإدارة البريطانية في فلسطين".

المحاباة في معاملة اليهود

فيما يلي بضعة براهين على المحاباة في معاملة اليهود:

١- إن الاصلاحات التي أوصى بها الخبراء البريطانيون واللجان البريطانية والنصائح التي أسدوها قد أُهمِلَت لأنها إنما أيدت مطالب العرب.

٢- معظم الاحتجاجات والعرائض والمطالب التي رفعها العرب إلى الحكومة البريطانية والحكومة الفلسطينية لم تلق جوابا، في حين أن احتجاجات اليهود ومطالبهم كانت كلها تُقبَلُ دائما، وتوضع موضع التنفيذ إلَّا أقل القليل منها، كما سنرى بعد.

٣- كل نظام جاء في مصلحة العرب أُرجِئَ نشره وتنفيذه:

أ- أرجئ نشر معاهدة لوزان سنة وخمسة أسابيع من غير سبب، حتى أن العرب الذين كانوا قد هاجروا إلى أماكن بعيدة كأميركا الجنوبية وجنوبي أفريقيا لم يبق لديهم سوى عشرة أشهر وثلاثة أسابيع لطلب الحصول على جنسيتهم التي حبست عنهم، عوضا عن مدة سنتين، كما جاء في المعاهدة.

ب- جاء في معاهدة سيفر المؤرخة في ٢٠ آب سنة ١٩٢٠: "تتعهد الحكومة المنتدبة بأن تعين بأقرب ما يمكن لجنة خاصة لكي تدرس وتنظم كل المشاكل والمطالب الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة"". ولم تُعَيّن هذه اللجنة إلا سنة ١٩٢٩ أي بعد وقوع الاضطرابات. وهذه الاضطرابات كان من المحتمل اتقاؤها لو قامت الحكومة المنتدبة بواجباتها بصدد هذه المعاهدة مراعية في ذلك الوجدان مراعاة أتمّ.

ج- لما كان قانون انتقال الأراضي لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الذي وضع لحماية الفلاحين العرب "قد عجز عن الوصول إلى الغاية التي توخاها أولئك الذين وضعوه" عين اللورد بلومر في مستهل سنة ١٩٢٧ لجنة تشير عليه بالطرق والوسائل التي من شأنها "حماية المزارعين من الطرد". ولم يعمل بملاحظاتهم قبل ٣١ تموز سنة ١٩٢٩.

د- تلقى المسلمون الكتاب الابيض الصادر في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ بشأن البراق (حائط المبكى) بارتياح عظيم، كما يتضح من رسالة بعث بها سماحة المفتي إلى الحاكم الإداري

مؤرخة في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٢٨ إلا أن الحكومة، رغم احتجاجات المسلمين وسماحة المفتي المتواترة، لم تنفذ ما أوصي به في ذلك الكتاب إلا بعد اضطرابات سنة ١٩٢٩، أي في ٢٩ كانون الأول منها. وتتضح الوسيلة التي عاد اليهود وأثروا بها في قرار الحكومة البريطانية من نشرة مؤرخة في ١٢ آب سنة ١٩٢٩ أذيعت فيها دعوة إلى اليهود عامة لكي "يثيروا السماء والأرض احتجاجا على الجور الذي لا يوصف والعسف الذي لم يسبق له مثيل، واللذين من شأنهما أن يسلبا أمة حية آخر أثر مقدس لها وينتزعا من الفقير المسكين حَمَلَه الوحيد" هذه هي اللهجة التي لجأ إليها اليهود كلما اتُّخذَ قرار مغاير لما يتوقعون.

٤- وضع ما هو ضار مباشرة بمصالح العرب من الأنظمة:

أ- إن قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ – ١٩٢١ الذي كان معمولا به حتى ٣١ تموز سنة ١٩٢٠ لم يحمِ واحدا من الفلاحين العرب. وقد أجاب مدير الأراضي أمام لجنة شو: "إن القانون لم تتضح صلاحيته في حالة من الأحوال". وبعبارة أخرى إن هذا القانون الذي قصد به حماية العرب إنما حمى اليهود.

ب - إن القانون المنظم لجنسية عرب فلسطين قد حال دون حصول الألوف من العرب على الجنسية الفلسطينية وتمكنهم من العودة إلى وطنهم.

ج- إن بريطانيا العظمى أضافت، خلافا لمعاهدة لوزان و لقانون الجنسية الفلسطينية، أن كل الفلسطينيين العرب الذين نزحوا عن البلاد قبل سنة ١٩٣٠ لا يحق لهم التمتع بالامتيازات الممنوحة في معاهدة لوزان الجائرة، مع أنهم ولدوا في فلسطين، ومعظم أقاربهم وممتلكاتهم في هذه البلاد، وكانوا لا ينفكون يرسلون مبالغ طائلة من المال إلى وطنهم، ومن جهة أخرى، كل يهودي أعطته الوكالة، أو أحد مكاتبها، تذكرة مرور، استطاع أن يهاجر إلى فلسطين ويصبح فلسطينيا بعد إقامته فيها سنتين.

تدفق سيول المهاجرين والإكثار من بيع الاراضي

١- نذكر فيما يلي ما أدلى به جماعة من الخبيرين نصحوا مراقبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين أشد المراقبة والإقلال منها كثيرا.

أ- كتب السير جون كامبل، وهو خبير أوفده اليهود ليقدم تقريراً عما يستطاع من الرقي والتقدم في فلسطين، فقال: "وإن المهاجرين تدفقوا على فلسطين تدفقًا يزيد على ما في مقدور البلاد الاقتصادي من الاستيعاب" . وكان ذلك سنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨.

ب - وجاء في تقرير الحكومة السنوي لسنة ١٩٢٨: "إن البلاد لا تزال تعاني من تأثير الهجرة غير الاقتصادية".

ج - وكتبت لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩٢٩: "من الواضح الذي لا خلاف فيه بشأن الهجرة، أن ما أوصي به سنة ١٩٢٢ من أن الهجرة ينبغي أن تنظم وفقا لمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب القادمين الجدد، قد حيد عنه حيادا كبيرا".

د- ورد في تقرير جون هوب سمبسون ما يؤيد هذا الرأي.

هـ - جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ ما نصه: "ليس في المستطاع أن تكون هذه الهجرة عظيمة إلى حد تتجاوز عنده

مقدرة البلاد الاقتصادية مهما كانت هذه المقدرة. ومن الضرورة التثبت في أن المهاجرين لن يكونوا عبئا على سكان فلسطين بوجه الإجمال، ولن يحرموا أحدا من سكانها الحاليين من أعمالهم".

و- وجاء ايضا في الصفحة ٢٢ من الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ما يلي: "كل قرار يصدر بتسرع فيما يختص بالهجرة اليهودية المطلقة ينبغي أن يستنكر كل الاستنكار ".

ز. جاء في مجموعة أعمال البرلمان لسنة ١٩٢٢: "إن الخطة المتبعة في المهاجرة منوطة بأدق الدراسة، وإن صفات المهاجرين وميزاتهم منوطة بأشد الاستقصاء بإشراف الحكومة". ولم تجر الحكومة الفلسطينية على هذه الخطة بتاتا. ويعترف الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ بصراحة: "إن إشراف الحكومة إشرافا حقيقيا على اختيار المهاجرين القادمين من الخارج لا وجود له".

٢ - جاء في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ بعد أن ذكر أن السكان العرب تنتقل الأرض من أيديهم يوما بعد يوم ما نصه: "لم يبق من الأرض ما يصلح للاستقرار الزراعي إلا ما هو مدخر لدى

الوكالات اليهودية المختلفة من مثل هذه الأرض الموات". وتتضح حالة الفلاح العربي البائسة من البيانات الرسمية التالية:

أ- ٤، ٢٩ في المئة من الأسر العربية لا أرض لها.

ب - من الضروري أن يكون لدى الأسرة القروية الواحدة مساحة من الأرض لا تقل عن ١٣٠ دونما؛ لتكون تلك الأسرة في مستوى لائق من المعيشة. "غير أن كل أسرة عربية، إذا قسم الجاهز من الأرض على الأسر العربية، لا يصيبها في الواقع سوى ٩. دونما فقط". (الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ وتقرير السير جون هوب سمبسون). "لم يكن في وسع قروي (عربي) واحد كان يملك أقل من ١٢٠ دوما أن يعيش على حاصلات أرضه من غير عمل إضافي".

ج – "إنَّ فلسطين بوجه الإجمال لا تتسع لعدد من المزارعين أكبر من العدد الذي فيها الآن، إلا إذا أدخلت على وسائل الزراعة تغييرات أساسية ". (التقرير عن اضطرابات فلسطين المؤرخ في آب سنة ١٩٢٩)

د-كتب المستر بارتون في جريدة التايمز في ٢١ أيار سنة ١٩٢٠: "إن المسألة التي ينتظر الفصل فيها في فلسطين هي في جوهرها مسألة زراعية. فالمتموّل اليهودي، ولديه الأموال الطائلة، مستعد لأن يبذل أثمانا فادحة في أرض العربي. وهذا يعني تجريد الفلاح العربي من أملاكه تجريدًا نهائيًا، وانحطاط الفلاح العربي الملاك إلى حالة رقيق لا أرض له، يعتمل في أرض غيره ويتصرف به اليهودي كما يشاء. ولا سلام ممكن في البلاد إلا إذا رُفِعَ هذا الخطر".

هـ - في كتاب للمستر فوربز: "..... بيد أنه لم يجر حتى الآن ما من شأنه أن يحول دون تكون طبقة من العرب لا أرض لها، ودون ازدياد عدد الجرائم ازديادًا لا مثيل له، ولا مناص للحكومة من أن تلقي تبعة ذلك عليها؛ لأن الانسان ينبغي له أن يأكل ليعيش، وإذا لم تكن له أرض يستمد منها القوت، فيجب عليه أن يدفع ثمن قوته" إن لم يكن ذلك بالمال الذي قد يكون في حوزته، فبالسجن لما يكون قد اقترفه من الجرائم، ساعيا سعي اليائس وراء القوت.

٣- إن المستر مكدونالد قد غير في ١٣ شباط سنة ١٩٣٠، بتأثير اليهود، كل الخطة التي وضعتها الحكومة في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٠ وذلك على رغم النتائج التي أفضت إليها كل اللجان التي درست القضية من حين إلى آخر ووضعت التوصيات اللازمة. وقد ذكر المستر ماكدونالد في كتابه للدكتور وايزمن: "إن ما ذكر من سياسة حكومة جلالته لا يشمل منع اليهود من إحراز أراضٍ إضافية، فمثل هذا المنع لم يُنَصَّ عليه ولم ينوَ". وكان بنتيجة ذلك أن اليهود عادوا وتمتعوا بالعطف، وزِيدَ في تجريد العرب الفلسطينيين من أرضهم وعملهم؛ وفقا لهذه السياسة القاضية بزيادة الهجرة. وقد وضع اليهود منذ سنة ١٩١٩ خطة تقضي بإدخال ٥٠ إلى ٦٠ ألف مهاجر يهودي في السنة. وكان هذا أيضا هو الطلب الرسمي الذي قدمه الدكتور وايزمن إلى مؤتمر الصلح المعقود في فرساي في ٢٧ شباط سنة ١٩٢٩. فقد طلب الدكتور وايزمن أن يُسمَحَ بإدخال ٥٠ إلى ٦٠ ألف مهاجر يهودي في السنة حتى تصبح فلسطين أخيراً "يهودية كما أن أميركا أميركية وإنجلترا إنجليزية".

ولم يعمد اليهود إلى الراحة حتى وصلوا إلى غايتهم. فقد كان معدل الهجرة الصافي في السنوات العشر (١٩١٩ – ١٩٢٨) ٧٥٤٠مهاجراً في السنة. وقد ازدادت المهاجرة المشروعة في السنوات التالية ازدياداً هائلا كما يتضح من الأرقام التالية:

سنة ١٩٣٣ كان عدد المهاجرين الرّسميّ ٣٢,٠٠٠

سنة ١٩٣٤ كان عدد المهاجرين الرّسميّ ٤٢,٥٠٠

سنة ١٩٣٥ كان عدد المهاجرين الرّسميّ ٦١,٥٠٠

ويجب أن نضيف إلى ذلك على الأقلّ ١٥,٠٠٠ مهاجر يهوديّ كانوا يدخلون البلاد كلّ سنة بطرق غير قانونيّة، وبهذا يكون المجموع الهائل١٨٠،٠٠٠ مهاجر خلال السنوات الثلاث؛ أي بمعدل ٦٠,٠٠٠ مهاجر في السّنة. وبعد أن كان عدد اليهود في فلسطين ١٥٨,٠٠٠ في أول أيلول سنة ١٩٢٢، وصل في آخر سنة ١٩٣٠، وفقا لإحصاء الوكالة اليهودية إلى ٣٧٥,٠٠٠ ومعدل الزيادة في تدفق اليهود هذا التدفق غير العادي في مدة ١٣ سنة ٢٣٧ في المئة.

إذا نظرنا إلى هذه الحقائق بعين الاعتبار وذكرنا أولا أن السكان العرب قد ازدادوا منذ وضع السير جون هوب سمبسون تقريره، وذكرنا ثانيا أن ٥٠٠,٠٠٠ دونم قد بيعت مذ ذلك الوقت لليهود، يتضح لنا أن كل عائلة قروية تكاد لا تملك في الوقت الحاضر ٨٠ دونما بها قوام معيشتها بدلا من ١٣٠ دونما عُدَّت الحد الأدنى لذلك.

ألا يُقصَدُ من هذه السياسة حمل الفلسطينيين العرب على إخلاء أراضيهم بأجمعها ليفسحوا مجالا لليهود؟ "وإذا كانت حالة الفلاح (يوم قدم السير جون سمبسون تقريره) أرقى قليلا منها قبل الحرب على عهد الأتراك (إذا صح ذلك) فما أسوأ ما هي عليه اليوم بعد أن خسر هذا القروي نصف مليون دونم من أرضه! إن سياسة الحكومة تنفذ رغبات اليهود كما بينه الدكتور إيدر في قوله: "ينبغي أن تحرر الهجرة كل التحرير من كل القيود السياسية. وينبغي ألا يمنع يهوديّ ما من الدخول إلى فلسطين؛ لأنه يهودي أو لأن في فلسطين عددا معينا من اليهود". وقال أيضا: "ينبغي أن تكون النسبة اليهودية في عدد السكان نسبة

كبيرة وينبغي أن يُكتفى بأن يعد المهاجر عاملًا يهوديا في قيام الأمة".

ولما كانت الحالة الزراعية لا تسمح بهجرة واسعة النطاق فلننظر هل تسمح بذلك حالة البلاد الصناعية؟ في الحقائق التالية جواب عن هذا السؤال:

جاء للدكتور ألفرد مرقص في "مجلة فلسطين الإنجليزية ملخص واضح عن تجارة المنتجات الصناعية بين فلسطين وسوريا، وذكر أن الآمال المعقودة على توسع التجارة الفلسطينية السريع في الأسواق السورية كانت غير مرضية. ووردت أرقامه عن الصادرات والواردات ما بين هذين البلدين كما يلي:

سنة	الواردات من سوريا بالجنيه الفلسطيني	الصادرات إلى سوريا بالجنيه الفلسطيني
١٩٢٩	٤٧٣,٠٧٦	١١١,٦٠٨
١٩٣٠	٥٢٦,٨٨١	١٠٦,٧٠٣
١٩٣١	٣٠٤,٧٩٥	١١١,٢٠١
١٩٣٢	٢٦٦,٥١٧	١١٤,٢٢٨

١٩٣٣	٣٢٩,٤٣٦	١١١,٤٥٩
١٩٣٤	٤٢٩,٤٠٥	٩٥,٨٦١
١٩٣٥	٥٢٠,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠

هذا دليل على أن الإنتاج المحلي لم يترقَّ ولم يتحسن ولم يتمكن من تقليل الواردات الصناعية من سوريا، مع أن٢٢٠،٠٠٠ من اليهود على الأقل قد دخلوا البلاد في هذه السنين السبع المذكورة، وإن ٧٥ في المئة منهم يعيشون في مراكز صناعية وإن ١٢,٥ في المئة يعيشون في مراكز شبيهة بالصناعية.

من الواضح أن معمل نيشر للإسمنت لا يستند على الحماية في أرباحه وحدها، بل في كيانه أيضا. وليس في استطاعته أن يزاحم الإسمنت المستورد إذا ألغيت التعريفة الجمركية الواقية. وظهر أن إلغاء الرسم الجمركي على بزور الزيت المستوردة كان من الضروري لنجاح معمل زيوت (شمن). وليست معامل (ريشون لي زيون) ومعامل (زخرون جاكوب) للخمور قائمة بعملها الاقتصادي، بل بكرم البارون روتشلد وعنايته بهذه

المعامل. وهذه الصناعة يستمر نجاحها بسبب ما فُرِضَ من الرسوم على الخمور والكحول المستوردة من الخارج. وتقوم أرباح معامل المنسوجات باستيراد المواد الخام خالصة من الرسوم وبفرض ١٢ في المئة (الآن ٢٥ في المئة!) على ما يماثلها من المنسوجات الأجنبية الواردة. ويظهر في الواقع أن الصناعة الكبيرة في فلسطين تستند إلى التصرف في التعريفة الجمركية. وهكذا تفرض الضرائب على سائر السكان حتى يتمكن أصحاب هذه المعامل الصناعية من دفع أجور العمال وتحقيق أرباح لأنفسهم. (تقرير سمبسون صفحة ١١٣ و١١٤).

"لست أدري لماذا يمكن النجاح لصناعة المنسوجات في فلسطين ضمن نطاق واسع، مع أن أجور العمال تُدفَعُ بناء على ما عينه اتحاد اليهود العام، في حين أن معامل اليابان والهند المجهزة بأحدث الآلات والتي تدفع لعمالها أحط الأجور، عاجزة عن أن تجد أسواقا كافية لمنتجاتها". (سمبسون صفحة ١١٦ و١١٧).

وكتب أحد زعماء الأميركيين الاقتصاديين، بعد أن عُنِيَ بدراسة رقي البلاد وتقدمها التجاري المزعوم، من الوجهة

الاقتصادية قال: "هذا الرقي الظاهر إن هو إلا تضخم وقتي وانتفاخ اصطناعي لا يقوم على أسس اقتصادية وطيدة. وإني إنما أرى البلاد صائرة إلى هلاك محقق وإلى خراب اقتصادي هائل لا بد أن يحل بها".

الاستعمار اليهوديّ وحالة الفلَّاح

يزعم اليهود ويذيعون في العالم أجمع أن هجرة اليهود الى فلسطين قد حسنت حالة الفلاح. ولدى إمعاننا النظر في الأنظمة المقيدة بها الأراضي اليهودية، وفكرة اليهود العليا في الهجرة، نهتدي إلى جواب أكيد، فبعد أن كانت عادة المستقرين في المستعمرات اليهودية القديمة أن يستأجروا عمالًا من العرب ليعملوا في أرضهم، أصبحت الأحوال التي نشير إليها فيما يلي تدل على سياسة صهيونية ضارة مقدرة:

أ- تنص المادة ٣ من دستور الوكالة اليهودية الموقع عليه في زورخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٩ "إن ما يبتاع من الأرض يُحتفظ به كملك ثابت للشعب اليهودي لا يمكن انتقاله إلى أيد أخرى" وإنه "ينبغي في كل الأعمال والمشروعات التي تقوم بها الوكالة أو تعضدها أن يعد استخدام العمل اليهودي كمبدأ".

ب - جاء نص المادة ٢٣ من عقود الإيجار الجمعية "كيرن كيمت" كما يلي "يتعهد المستأجر أن يقوم بكل الأعمال التي لها علاقة بفلاحة الارض مستعينا بالعمل اليهودي وحده.

وإذا تخلف المستأجر عن القيام بهذا الواجب، باستخدامه عمالا من غير اليهود، يستهدف لدفع غرامة قدرها ١٠ جنيهات عن كل مخالفة، وإذا خالف المستأجر شروط هذه المادة ثلاث مرات تستطيع الجمعية أن تستر د المأجور من غير أن تدفع تعويضا ما".

ج- وجاء في المادة ٧ من اتفاقية جمعية كيرن هايسوت "... وإنه إذا اضطر وكلما اضطر أن يستأجر من يساعده، لا يستأجر إلا عمالًا من اليهود".

د- وجاء في المادة ١١ من اتفاقية مستعمرات إيمك: "يتعهد المستأجر .... وألا يستأجر إلا عمالًا من اليهود فقط".

هـ - وكتب الدكتور مندل سلبر: "إن عقود إيجارها (يعني المستعمرات اليهودية) وقوانينها المحلية تشترط أن الأرض الخاصة برأس المال القومي ينبغي ألا تباع وألا ترهن وألا يجازف بها". وكتب أيضا: "... دونمات من الأرض خاصة بالشعب اليهودي جميعه، وأن ليس في الإمكان أن تنتقل هذه الأرض الى أيد أخرى أو يُتَصرف بها أو تُرهن أو يُجازَف بها.

و- وجاء في كتاب كيرن هايسوت: "إن الغاية التي يتوخاها العامل اليهودي الحديث في فلسطين هي إعداد مكان وعمل للألوف والملايين الذين ينتظرون في الخارج".

ز- ورد في كتاب لسيدبوثن عنوانه إنجلترا وفلسطين: "ومن المرغوب فيه تشجيع الهجرة اليهودية بكل الوسائل، وفي الوقت عينه تثبيط عزائم العرب عن الهجرة إلى البلاد. وقد سارت الحكومة الفلسطينية على هذه الخطة بأمانة".

ح - وذكر الدكتور مندل سلبر: "من المحقق أن ثلاثة ملايين من اليهود في وسعهم أن يحولوا هذه الأرض المهملة القفرة إلى واحة غربية في قفر شرقي. ومن المحقق أيضا أن جعل بلاد إسرائيل آهلة بثلاثة ملايين ..." ويقول كوزنك: "إننا نحتاج إلى ما لا يقل عن خمسة ملايين دونم من الأرض لتحقيق إنشاء وطننا القومي".

ط - جاء في مجلة جويش كرو نكل: "ويتضح من ثم أن الحل الوحيد للحالة الفلسطينية إنما هو من اليهود، بصفتهم

هذه، من الحقوق والامتيازات في فلسطين ما يمكنهم من جعلها يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية أو كما أن كندا كندية".

ي- صرح الدكتور إيدر أمام لجنة هايكرفت برأيه في القضية الصهيونية قائلا: "... ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي. ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب، بل ينبغي أن تكون هناك سيادة يهودية، حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادًا كافيا".

ك – "ما يعد اليوم (١٩٢٩) من المميزات الخاصة أن كثيرين من اليهود المتمسكين بقوميتهم لا يركبون في مركبات وسيارات غير يهودية، ولا يدخلون متجرًا من المتاجر غير اليهودية. (الدكتور فينر).

ل - ذكر المستر ساخر أمام لجنة شو: "... ولنا الأمل أن تكون في هذه البلاد يوما ما أكثرية يهودية بنتيجة هذه الوسيلة الطبيعية" (أراد بالوسيلة الهجرة غير المقيدة بقيود اصطناعية).

م - وكتب كرانفسكي: "يستطيع مستأجر الأراضي اليهودي أن يفلح الأرض ويقيم بها ويستغلها. بيد أنه لا حق له في حرية التصرف بها". وقال أيضا : "إن الأراضي تُحَسّن وتؤجر إلى مزارعين صغار يطلب منهم أن يقوموا بالعمل بأنفسهم ... وينبغي أن تظل الأرض يهودية إلى الأبد؛ ولذا ينبغي ألَّا تكون الأرض ملكًا لليهود وحسب، بل أن يكونوا هم الذين يفلحونها و يقيمون بها، وليس من يسعه أن يطلب من اليهود بذل تضحيات أعظم لكي يحل جماعة من غير اليهود بالأراضي التي امتُلِكَت على هذا الوجه، في حين أن ألوفا من الأسر اليهودية مشتتة في مشارق الأرض ومغاربها تنتظر أن يؤتى بها إلى فلسطين للإقامة بها ... و كلتا الجمعيتين تحظر العمل المأجور، وخاصة العمل غير اليهودي المأجور ".

ن- كتبت مجلة فلسطين الجديدة، لسان حال الصهيونيين الأميركيين: "كلا الفريقين (المعتدلين والمتطرفين) يتوقان إلى إنشاء حكومة أو جمهورية يهودية".

ص- استمر الصهيونيون (١٩٢٢) على مقاطعة العمل العربي وتنظيم شؤون مستعمراتهم على وجه لا يتيسر معه الربح لأحد غيرهم بنتيجة ما وصلت إليه هذه المستعمرات من التقدم.

يتضح جليا من هذه المقتبسات أن الرغبة الوحيدة لكل يهودي:

١- أن يمتلك من الأرض ما استطاع.

٢- أن تزداد الهجرة الى حد تصبح عنده أكثرية السكان يهودية.

٣- أن يُحظَرَ كل عمل في الأراضي اليهودية على كل من ليس يهوديا.

فيَستَدَلُّ ممَّا تقدم أن العرب لن يصيبوا من الاستعمار اليهودي والهجرة اليهودية فائدة ما؛ لأن العربيّ، وإن كان يتعلم تحسين طرق الزراعة لا بد أن يتجرد يوما من أرضه، وأن يضطرّ عاجلا أو آجلا إلى مغادرة وطنه إذا أتيح لليهود ان ينفذوا خطتهم.

فما الذي صنعته الحكومة للقيام دون هذه الغايات الجائرة؟ ولماذا لم تقم بوعدها بحماية العرب حماية تامة؟ وقد أُعطِيَ هذا الوعد في أول تقرير لحكومة فلسطين المدنية حيث قيل: "تتوخَّى سياسة حكومة جلالته تنفيذ رغائب العنصر اليهودي المشروعة في العالم كله من حيث علاقته بفلسطين، وذلك مع حماية حقوق السكان الحاليين حماية تامة ... والوسائل التي من شأنها ترقية حالة العربي ينبغي أن تكون هي الوسائل نفسها التي يجب أن نعمد إليها في فلسطين فيما لو لم تكن هناك مسألة صهيونية ووعد بلفور".

وما استنتجناه أعلاه مضمن مباشرة أو غير مباشرة في الأقوال الرسمية التالية:

أ- ما جاء في تقرير هايكرفت، صفحة ٢٧: "إن موقف الصهيونيين المسؤولين، كما هو موضح أعلاه، ليس مما لا يكترث له؛ لأنه من أحد الأسباب المهيجة التي أدت إلى الاستياء الحالي".

ب – ينظر كرانفسكي في كتاب له إلى المسألة كلها من الوجهة اليهودية فقط. فهو يتجاهل حقوق سكان البلاد العرب

وينتقد بشدة وعلى وجه غير عادل تقرير السير جون هوب سمبسون. ويقول: "إن التقرير يوقف العمل اليهودي؛ لأنه يقصد منع اليهود بالفعل من الحصول على الأرض، وهي من العوامل الأساسية في التجديد ... والبقاع القليلة الباقية من الأرض يحتاج إليها الفلاحون الذين لا أرض لهم؛ ولذا فليس ثمة مجال للهجرة اليهودية".

ج - جاء في تقرير هايكرفت: "علق في الأذهان أن الحكومة تتأثر بالنفوذ الصهيوني وأن هذا النفوذ قد ساقها إلى العطف على الأقلية عطفا فيه المضرة للأكثرية العظيمة من السكان". وذلك في حين أن لجنة الانتداب الدائمة أعلنت في حزيران سنة ١٩٣٠ ما يلي: "'ن الواجبات التي يفرضها الانتداب تجاه الفريقين من السكان لا تفاوت فيها".

د- وجاء في التقرير نفسه صفحة ٤٥: "إن الاعتقاد أن في مقاصد الصهيونية والهجرة اليهودية خطرا على المصالح العربية القومية والمادية يكاد يكون في الحقيقة عاما بين العرب، ولا يقتصر على طبقة خاصة".

هـ- وجاء في التقرير نفسه أيضا: "قد أخفقت اللجنة الصهيونية في حمل العرب على الاعتقاد بفوائد الهجرة ولم تستطع سوى أن تبث فيهم عاطفة الريب الشديدة".

و- وجاء في تقرير السير جون هوب سمبسون: "لا أمل للعرب أن يستأجروا أو يفلحوا الأرض التي ابتاعها اليهود، فإن الشروط المشددة الواردة في عقود الايجار للرأسمال القومي اليهودي تحرم العربي من الاستخدام في الأرض إلى الأبد".

ز- وجاء في التقرير نفسه: "إن المبدأ القاضي بمقاطعة العمل العربي في المستعمرات الصهيونية مقاطعة مستمرة مقصودة لا يناقض شروط المادة السادسة من صك الانتداب وحسب، ولكنه فضلا عن ذلك يعد ينبوع خطر مستمر متزايد للبلاد". فما الذي فعلته حكومة فلسطين لدرء هذا الخطر؟

ح- وجاء في التقرير نفسه: "إن الوضع الحالي القاضي بحظر استخدام العرب في المستعمرات الصهيونية غير مرضي من وجهتين: وجهة العدالة ووجهة إدارة البلاد إدارة حازمة".

ط - وجاء فيه أيضا: "ما دامت هذه الشروط في دستور الجمعية الصهيونية وفي عقود إيجار كيرن كايمت واتفاقية كيرن هايسوت فلا يمكن أن يمد انتقال مساحات كبيرة من الأرض إلى رأس المال القوي اليهودي مما يُرغب فيه".

ي- ذكرت لجنة شو أن اليهود، إذا كان يسمح بدخول فلسطين لثلاثين ألف مهاجر منهم في كل سنة، يصبحون أكثرية السكان سنة ١٩٤٨. ولكن إذا دخل فلسطين منهم ما معدله ستون ألفا في السنة، فإن اليهود سيصبحون الأكثرية قبل هذه السنة.

ق - وكتب اللورد أيلنجتون سنة ١٩٣٣: "ما زال الصهيونيون يتمتعون بامتيازات أعظم من امتيازات العرب من وجوه كثيرة، وقد أدى ذلك أكثر من مرة إلى احتجاجات شديدة من قبل العرب".

ولايزال اليهود يتملكون بقاعًا كبيرة من الأرض مع أن أولئك الذين تناط معيشتهم بالأرض يقل عددهم نسبيا سنة فسنة، في سنة ١٩٢٧ كان ٣٠,٥٠٠ يهودي من مجموع ١٥٨,٠٠٠

وهو العدد الذي كان لليهود في فلسطين وقتئذ، أي ما دون عشرين في المئة، يعملون في مستعمرات في جملتها مراكز شبيهة بالصناعية. وهذا المعدل انخفض ببطء ولكن باستمرار حتى وصل في نهاية سنة ١٩٣٥ إلى ٢٢,٢٧ في المئة. وقد كان عدد اليهود في فلسطين في نهاية سنة ١٩٣٠، بناء على إحصاء الوكالة اليهودية، ٣٧٥,٠٠٠ ويُقيم ٢٨٤,٠٠٠ منهم، أو بالأولى ما هو فوق ٧٥ في المئة، في مراكز صناعية، ويقيم ١٩,٠٠٠ منهم في مراكز زراعية. إلا أن ما يوازي نصف هؤلاء الـ ٩١,٠٠٠ يقيمون بمراكز شبيهة بالصناعية: فيمكننا والحالة هذه أن نقول إن اليهود الذين يعيشون في الواقع على الأرض لا يتجاوزون ٤٦ ألفًا.

السِّياسة الصّهيونيّة

تتضح مضرة السياسة الصهيونية للعرب من المقتبسات التالية:

أ- جاء في كتاب لأشيركنز برج: "قدر للشعب اليهودي أن يحكم فلسطين ويدير شؤونها كلها وفقا لطريقته الخاصة، غير مبال بموافقة سكانها الحاليين أو عدمها. إذ ينبغي أن يُفهَمَ أن هذا التجدُّدَ إنما هو تجديد لحقوق اليهود القديمة التي تفوق حقوق السكان الحاليين الذين أسسوا وطنهم القومي على أرض ليست لهم".

ب - وقال إبرلن في كتاب له: "لا يستولي الشعب اليهودي على فلسطين إلا بعد انحلال الامبراطورية البريطانية. وما غايتنا إلا القضاء على السياسة البريطانية الاستعارية".

ج - قال الدكتور وايزمن: "سنبقى في فلسطين سواء أردتم أيها البريطانيون أم أبيتم. يمكنك أن تعجلوا أو تؤخروا يوم قدومنا، والأفضل لكم أن تساعدونا، وإلا فإن مقدرتنا التعميريّة تنقلب إلى مقدرة تدميرية تضطرب لها الدنيا بأجمعها".

د- جاء في محلة يودِشه روند بعد أن فرضت وزارة المستعمرات القوانين المقيدة الموقتة على الهجرة: "إن هذا الوفد اليهودي يُمثل قسما كبيرا من اليهود العالم من القوة والنفوذ. وقد أكد الوفد اليهودي للحكومة أن اليهود لا يقبلون بحال من الأحوال أن تحدد الهجرة وابتياع الأراضي".

د- وكتب فيلكس وربورج إلى السفير البريطاني في الولايات المتحدة بخصوص الموضوع نفسه: "إن هذا الأمر أسخط يهود فلسطين ويهود العالم أجمع وإنا مضطرون أن نعرض احتجاج يهود الولايات المتحدة الشديد، الصهيونيين منهم وغير الصهيونيين، الذين تمثلهم الوكالة اليهودية".

و- وصرح أوسكار كوهين في اجتماع عقد في برلين: "إننا نعلم أن الحكومة البريطانية لم يتجاوز عمرها سدس مدة تاريخنا، وسيكون اليهود في فلسطين عندما تنقرض الامبراطورية الإنجليزية".

ز- وقال كولدمار في الاجتماع نفسه: "إن حظ فلسطين لن تبت فيه إنجلترا، وسنحقق الصهيونية، كانت إنجلترا الحاكمة هناك أم كان غيرها".

ح - بنص صك الانتداب إن "وطنًا" قوميًا سينشأ لليهود في فلسطين. بيد أن الصهيونيين يلحون في أن تكون فلسطين "الوطن" القومي للشعب اليهودي".

ط - لا يرتضي مندل سلبر تحديدا للصهيونية إلا التحديد الذي ذكره ديزرائيلي في رواية (ألروي): "تسألونني عن رغبتي، فأجيبكم أن رغيبتي هي أورشليم. تسألونني عن رغبتي، فأجيبكم أن رغيبي هي الهيكل. هي كل ما فقدناه، هي كل ما صبونا إليه، هي كل ما حاربنا من أجله، هي بلادنا الجميلة، هي معتقدنا المقدسة، هي عاداتنا الساذجة وأخلاقنا القديمة!

ي - وقال جابتنسكي أمام لجنة شو: "قبل كل شيء أكثرية يهودية في فلسطين كما يتسنى للنظرية اليهودية أن تسود على الدوام تحت حكم ديمقراطي".

علاقة العرب بالإنجليز

كان سكان فلسطين العرب جميعهم، ومثلهم سكان شرقي الأردن وسوريا والعراق، ينظرون قبل الحرب إلى كل شخص بريطاني كأنه مثال العدل والنبل والشرف. وكانت رغبة العربي الوحيدة أن يخلع عنه النير التركي. ولمَّا قطعت بريطانيا العظمى في وعدها للملك حسين، ثارت الأمة كلها على الاتراك، وساعدت القضية البريطانية مباشرة وغير مباشرة. بيد أن بريطانيا العظمى نقضت وعدها وداست أقدس رغائب العرب مرضاة لليهود، مع أنه من الحقائق التاريخية أن للعرب السبق الذي لا ينكر في الضمانات التي أعطتها بريطانيا لتضمن مساعدتهم في الحرب. ثم إن بريطانيا العظمى قد تغاضت عن تنفيذ ما أوصى به الخبراء البريطانيون؛ لأن تلك الوصايا جاءت لصالح العرب. وأبدعت نظامات جديدة لكبت العرب وللحيلولة دون حصول المهاجرين منهم في الخارج على الجنسية الفلسطينية مع أنها جنسيتهم الطبيعية. ورُخِّص في الوقت عينه لمئات الألوف من اليهود المهاجرين أن يدخلوا فلسطين ويبتاعوا القسم الأكبر من أخصب أراضي البلاد. وقد انقضت ثماني عشرة سنة على هذه التجربة

الخطرة، وكانت الحال تزداد تحرجا في كل سنة. فهل يُستَغرَبُ إذن أن يشعر كل عربي، مسلمًا كان أو مسيحيا، بدويا كان أو فلاحا أو مدنيا، متعلمًا أو أميّا، بأن كيانه نفسه معرض للخطر من جراء هذه السياسة الغاشمة؟ وهل يُستَغرَبُ أن يمقت كل منهم هذه السياسة الظالمة ويبذل المستطاع في سبيل نقضها؟!!

وها نحن نصارى فلسطين الذين تثقف معظمنا في مدارس بريطانية، والذين يزيد تعلقنا بالشعب البريطاني، على تعلق سائر الفلسطينيين، والذين نعجب بالعدالة البريطانية، والأخلاق البريطانية والسياسة البريطانية، قد أصبحنا الآن أولئك الذين يمقتون السياسة البريطانية المنافية للمبادئ المسيحية أشد المقت! إن الاضطراب الحالي ككل اضطراب سابق، ليس ثورة أوقد نارها الزعماء كما يزعم الأغيار بقصد استعادة نفوذهم المفقود، وإنما هو قيام العرب بأجمعهم متحدين قياما فجائيا دون ما ينزل بهم من المظالم التي لا تُطاق. ويقول تقرير هيكرافت في هذا الصدد بوضوح: «لا يمكن إثبات ما زعمه اليهود من أن الفتن لم تكن لتنشب في البلاد لو لا تحريض الوجهاء الأفندية والمشايخ". وجاء في التقرير نفسه: "إن الفتن التي نشبت في يافا سنة ١٩٢١ لم

يدبرها العرب ولم يعدوها". ومثل هذا يمكن أن يقال عن كل اضطراب، ولكن: إذا كان البريطانيون مصممين أن يسيروا على هذه السياسة حتى النهاية فما عليهم إلا أن يستأصلوا الأمة العربية من فلسطين. إن الوعد بإرسال لجنة ملكية للنظر في ظلامات العرب ليس إلا من قبيل التمويه لتهدئة ثائرة العرب: فما حدث بتقارير هايكرفت وشو وجون كروسي وسمبسون؟ ولِمَ أُلغِيَ الكتاب الابيض برسالة المستر مكدونالد للدكتور وايزمن؟ وكيف يتوقع بعد ذلك أن يثق عرب فلسطين باللجان؟

نحن لا نمقت الشعب البريطاني برغم الأحوال الدموية الحاضرة في فلسطين، ولكننا نبغض السياسة المفروضة عليهم والتي يقومون بها برؤوس الحراب حبا باليهود. ولم يكن عدم ثقتنا بالسياسة البريطانية ليخلق فينا ميلا إلى دولة أخرى من دول أوروبا، ولم يكن ليقلل من إعجابنا بالشعب البريطاني. وإننا لنعلم أن ما قاله برون هو عين الصواب؛ أي: "لسنا نعتقد أن الشعب البريطاني مسؤول عن الغدر الذي ذهبتم ضحيته" ويسرنا أن نعلم أن في إنجلترا شعوراً بيِّناً بأن رجال السياسة قد غدروا بالشعب العربي على أشنع الوجوه.

علاقة العرب باليهود

تتضح من المقتبسات التالية الكيفية التي عامل بها اليهودَ عربُ فلسطين ومسلمو الشرق عامة.

كتب رحالة زار فلسطين في القرون الوسطى أن صلات طيبة كانت بين العرب واليهود في قانا وغيرها من الأماكن في الجليل.

وقال هامسون: "كان لليهود (في الأجيال الوسطى) حرية المجيء إلى فلسطين وأن يستقروا فيها، فأصبحت فلسطين على هذا الوجه مركزا للزيارة اليهودية، وكانت معيشة اليهود في فلسطين من الرّغَد بحيث انتشرت الإشاعة في أوروبا أن اليهود قد اشتروا جبل صهيون والقبر المقدس ونقضوا ما عليهما من الأبنية.

وكتب الرجل نفسه عن حالة اليهود في القسم الأخير من القرن الخامس عشر والقسم الأول من القرن السادس عشر: كادت بلاد المسلمين تكون هي البلاد الوحيدة التي استطاع فيها اليهود أن يجدوا ملجأ يسكنون فيه ويأمنون على أرواحهم، وقد منح الملك سلمان القانوني رعاياه اليهود الحرية التامة. وكانت

لهم الحرية المطلقة أن يقوموا بما شاؤوا من الأعمال، وكان عدد كبير من يهود القدس يتاجرون مع القرى المجاورة. وذكر الحاخام إسحق كريكال أن عدد الأسر اليهودية في فلسطين كان يناهز الألف (في نحوسنة ١٧٧٠). ولم تكن هذه الأسر تقيم بالمدن المقدسة الأربع وحدها بل بغزة ونابلس وعكا وصيدا ويافا. وقد بلغ عدد السكان اليهود زهاء٢٥،٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ وقد بلغ هذا العدد في السنين الـ ٣٥ التالية خمسة أضعافه. وليس ما يدل على أن يهود فلسطين قد حظر عليهم شرعا أن يعنوا بالفلاحة.

وكتب أرسكين: "كان اليهود والعرب قبل الاحتلال يعيشون في سلام". وكتب الدكتور وينر: "ينبغي ألا يذهب عنا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين كانت حسنة قبل الحرب على وجه عام".

وقال الكاتب نفسه: "سمعت من رجل يوثق به ما يكاد لا يعرفه أحد وهو أن جماعة من زعماء المسلمين في فلسطين قد قاوموا محاولة الأتراك في إيقاد نار الفتنة بين اليهود".

ففي هذه المقتبسات ما يكفي للدلالة على أن العرب كانوا يعايشون اليهود بسلام. ولم تتوتر العلاقات بين هاتين الأمتين إلا بسبب تصريح بلفور الذي يُعمَلُ به بمحاباة بينة. وقد أدرك العرب ما للجمعية الصهيونية، وخاصة الوكالة اليهودية، من النفوذ العظيم وشعروا أنهم قد يواجهون في الجيل المقبل أكثرية يهودية. وبعبارة أخرى إن كيانهم نفسه مهدد بخطر عظيم. وتدل المقتبسات التالية على أنهم محقون في مخاوفهم على مستقبلهم:

كتب جابتنسكي رسالة إلى جريدة التايمز يقول فيها: "إن الخدمة العسكرية في فلسطين يجب أن تكون من امتيازات اليهود فقط". وصرح الدكتور إيدر : "إن حمل السلاح ينبغي أن يكون من حق اليهود لا من حق العرب". ومن رأيه أنه ينبغي عند تعيين المندوب السامي في فلسطين أن تمنح الجمعية اليهودية الحق في أن "تبدي الاعتراض على اختيار الحكومة البريطانية أو أن تقدم بيانا يتضمن أسماء من تحبذ اختياره لهذه المهمة للنظر فيه".

جاء في تقرير سمبسون أن استبدال العمل العربي بالعمل اليهودي من خطط الجمعية الصهيونية المقررة.

وجاء في التقرير ذاته أن تقرير اللجنة التنفيذية لاتحاد العمل اليهودي يقول: "إذا استخدم العرب (في المستعمرات اليهودية) فإنما تُشغل أماكنُ في وسع اليهود أن يهاجروا من أجلها".

وكتبت جريدة دوار هايوم في دعوة أذاعتها على الشعب الإسرائيلي في أنحاء العالم: "أيها اليهود، و يا أيها اليهود الوطنيون في العالم كله، انهضوا واتحدوا ولا تسمحوا لأعينكم بالاغتماض، ولا تعمدوا إلى السكون حتى يعاد إلينا الحائط (حائط المبكى) كله".

وتقول دائرة المعارف البريطانية تحت عنوان الصهيونية: "يتوقع اليهود خلاص إسرائيل، وتجدد الدولة اليهودية، وتجديد هيكل سليمان وإعادة عرش داود". وتقول دائرة المعارف اليهودية: "ليقوموا بالعبادة في الهيكل أي في المسجد الأقصى وليقيموا مملكتهم في فلسطين".

وجاء في كتاب أرسله حاخام رومانيا الأكبر إلى سماحة المفتي مؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠: "إن الملك داود اشترى بصك جبل موريا في القدس من آرون اليابوسي ووقفه للرب. وقد أرسلت إلى سكرتير حكومة فلسطين العام في القدس البراهين على ذلك، ولذا أطلب باسم الرب الأزلي ما يلي:

أولًا: أن يسمح العرب للكهنة أبناء هارون أن يقوموا بالخدمة الدينية على هذا الموضع المقدس.

ثانيًا: ويمكن للعرب بعد أن يسمحوا بذلك بنية صادقة أن يظلوا هناك كحراس.

وكتب اللورد ملتشت: "لقد دنا اليوم الذي يعاد فيه بناء الهيكل، وإني أقف حياتي كلها لإعادة بناء هيكل سليمان في موضع المسجد الأقصى".

وكتب زوكول: "ينبغي للعرب أن يقوضوا خيامهم ويعودا إلى الصحراء التي خرجوا منها".

وقال برودسكي منذ أسابيع فقط: "إذا كان السكان اليهود في سنة ١٩٣٥ قد زادوا ٧٠،٠٠٠ فيقتضي أن يزيد عددهم هذه السنة أكثر من ذلك جدا".

وكتب جابتنسكي في جريدة التايمز ما نقتطف منه: "إن الانتداب يعني مهاجرة اليهود بكثرة عظيمة و بقاء هذه الهجرة مدة تكفي لجعل فلسطين قطرًا يهوديًا. وغايتنا الأساسية أن تكون الهجرة واسعة مطلقة قبل كل شيء. وأن تكون عمل الحكومة لا عمل الأفراد. ونجاحها منوط بعمل الحكومة التشريعي والإداري وبكفاءة القوى التي تضبط السلام والنظام في البلاد، والمقصود المهم الأساسي أن تكون للحكومة الإمبراطورية سياسة تجعل أهم ما يجب على الإدارة هو العمل بالتعاون مع الجمعيات الصهيونية اليهودية، وفتح شرقي الأردن للاستعمار اليهودي؛ لأن القطر الكائن الى الشرق من الأردن أطيب أرضا وأغزر ماء وأقل سكانا من القسم الغربي من الأرض المقدسة".

كتب بنتوتش في كتابه فلسطين اليهود: "ليس من الضرورة لفلسطين المقبلة أن يُقتَصَر على حدودها التاريخية. ففي

الإمكان أن تمتد المدنية اليهودية إلى الأرض كلها التي ضمنت في الوعد، أي الأرض الممتدة من البحر المتوسط إلى الفرات، ومن لبنان إلى نهر النيل. هذه هي الأرض التي أعطيت للشعب المختار ".

وكتب الدكتور كوهن: "إن الفريق الأعظم من الصهيونيين يرون تصريح بلفور مجردا من كل معنى إذا لم يكن يقصد منه جعل الأكثرية في فلسطين يهودا".

أفلا تدل هذه المقتبسات دلالة لا مجال للشك فيها على أن الغاية التي يتوخاها كل يهودي، معتدلا كان أم متطرفًا، هي جعل فلسطين دولة يهودي، الاكثرية فيها يهودية، ذات شرطة يهودية وقوة عسكرية يهودية، وحظر العمل اليهودي على كل من ليس يهوديا، والاستيلاء أخيرا على الأماكن المقدسة، ومد تخوم المملكة اليهودية إلى شرقي الأردن والعراق؟ فما تفعل أقوال الوكالة اليهودية المطمئنة تجاه هذه المواد الدافقة؛ أفليس حافزا طبيعيا لكل أمة تحت الشمس أن تدافع عن مصالحها؟ إن هذا،

وهذا وحده، هو ما حاول العرب صنعه في السنوات الثمانية عشرة الاخيرة.

وقد أصاب يوجين هوفلك في قوله: "إن عدم ثقة العرب نتيجة لسياسة الغرب الاستعمارية، وفي الوقت عينه نتيجة للسياسة الخاطئة التي يسير عليها زعماء اليهود الضالون المضلون الذين لم يروا في معاهدة سان ريمو سوى الحراب البريطانية التي احتموا وراءها. ومادام أن اليهود هذه خطتهم الخطرة وهم لا يزالون أقلية، فما أسوأ ما تكون خطتهم حيما يصبحون أكثرية؟ وقد كتب دكتور مانيوس قائلا: "ما دمنا، ونحن لا نزال أكثرية، نُلِحّ في منع الآخرين من تنفيذ مقاصدهم العادلة، وما دمنا نمنعهم من ذلك بمساعدة الحراب، فينبغي ألا نعجب من أن يهاجمنا الغير ومن أن يحل بنا الانحطاط الأدبي وهو شر من ذلك.

ولنسأل الآن هل في الإمكان أن تزداد الهجرة من غير أن تضرّ بكيان العرب نفسه؟ إذا كان كل ما قاله الخبيرون الرسميون في هذا الصدد لا يقنع؛ لأن هؤلاء الخبيرين بريطانيون، فإني

أقتبس ما كتبه مؤخرا أحد اليهود في جريدة الاسبكتاتور فلعلَّ فيه ما يقنع البريطانيين واليهود معًا:

يتضح أن مقدرة البلاد الاقتصادية في السنوات الأخيرة لم تراع على كل حال عندما قُرِّرَ زيادة عدد المهاجرين المرخص لهم، حينما يرى الإنسان هذا العدد الهائل من صغار الباعة والتجار وأصحاب الحرف وغيرهم من الذين لا يتسع لهم قطر صغير كفلسطين المسكينة. وحالة البلاد الاقتصادية الحاضرة هي ولا شك نتيجة للهجرة المتدفقة في السنوات الخمس الأخيرة. ويظهر أن حل هذه المشكلة هو في العودة إلى سنة ١٩٢٢ ووضع الخطة المقررة وقتئذ موضع التنفيذ بروحها ونصها.

والعرب لا يلومون اليهود بقدر ما يلومون السياسة البريطانية التي تقوم، برغم رغبات الشعب البريطاني، بحملة مدمرة على العرب يقصد إبادتهم من بلادهم التي عاشوا بها في القرون الثلاثة عشر الأخيرة.

وليست هذه فكرتي الخاصة وحدي فإن المؤلف اليهودي جاكوب كلاسكن كتب ما مؤداه: "إن السياسة الصهيونية تقتضي

مساعدة يدٍ قديرة على العرب وحماية السلطة الحاكمة من الشعب المحكوم". وقال أيضا: "إذا شاءت إنجلترا أن تعترف أن الشعب اليهودي المقيم خارج فلسطين هو الأمة التي لها السيادة في فلسطين، فإن الصهيونيين يستطيرهم الفرح ويحتفون بهذا العمل احتفاء عظيمًا لأن فيه تحقيقا تاما لرغباتنا وآمالنا. ومن رأينا أننا لن نقضي على القضية العربية في أقرب وقت إلا بهذه الوسيلة، وبمساعدة الحراب البريطانية، وربما بمساعدة حرابنا نفسها، وليس من قبيل الاتفاق أن السياسة الصهيونية لم تحاول التوصل إلى التفاهم مع العرب، وإنما ذلك خطة مقررة.

وقال هيلير بلوك: "إن صهيون الجديدة لا تناط بالجنود اليهود والشجاعة اليهودية المحافظة على سلامها الداخلي وحماية كيانها من القوى العديدة المعادية و إخراج السكان الحاليين من أرضهم وتسويد السلام بين العناصر المحلية المناوئة لها اشد المناوأة، وإنما يناط ذلك بالجنود البريطانيين والمقدرة البريطانية على التنظيم والتضحيات البريطانية.

وأقتبس، تتمة لهذا الفصل، ما كتبته السيدة فوربز، قالت: "واجهت في القدس وفي لندن كثيرين من الصهيونيين الذين لا يسعهم الاعتقاد أن العرب قد حل بهم شيء من الظلم، في حين أن لجنة بعد أخرى قد أشارت بدقة إلى موضع الضعف في إدارتنا لقطر من واجبنا أن نحمي حقوق كل القوميات التي فيه".

حالة الفلَّاح الفلسطينيّ الحاضرة

فيما يلي مقتبسات من التقارير الرسمية تصف حالة الفلاح التي يرثى لها:

قال الدكتور ولكانسكي: "إن قوت الفلاح نزر وعلى وتيرة واحدة. وجاء في تقرير سمبسون: "كان معدل الدخل الصافي للعائلة القروية حتى منتصف سنة ١٩٢٩ يتراوح بين ٢٥ و٣٠ جنيها فلسطينيا. وقد جاهدت هذه العائلة لتعيش على هذا الدخل. وكثير من المزارعين مدينون بمبالغ لا يسعهم إيفاؤها. فما أشقى عيش أسرة مؤلفة من خمسة أعضاء على الأقل تعيش على هذا المبلغ القليل! وما أشقى ما هي عليه الآن بعد ست سنوات انقضت على كتابة هذا التقرير سمحت فيها الحكومة ببيع ما لا يقل عن نصف مليون دونم من الأرض!

وكان من رأي مدير الاراضي سنة ١٩٣١ أن طريقة بيع الأراضي إذا استمرت ٣٠ أو ٤٠ سنة أخرى فإن الفلاح الملاك ينقرض من البلاد.

وجاء في تقرير سمبسون أن ١٣.٢ في المئة من أولاد القرى فقط تيسر لهم أن يدخلوا المدارس في نهاية سنة ١٩٢٠.

وجاء في تقرير مدير المعارف أن عددا كبيرا من الصبيان والبنات يُرفض قبولهم كل سنة في مدارس المدن لإعواز المكان الكافي.

وأدلى مدير الصحة بالملاحظات الآتية للجنة سمبسون: "إن حالة القرويين الاقتصادية تدعو الى اليأس. فلا تكاد تجد قرية عربية لا دين عليها. فالفلاحون رازحون تحت أعباء الضرائب إلى حد يتعسر عليهم عنده دفع المفروض من الأعشار. وزد على ذلك أنهم، وإن كانت غلتهم طيبة، لا يستطيعون بيع ما يحصل عنده من القمح والشعير والزيت، ولا تقع تبعة هذه الحالة السيئة على الفلاح؛ لأنه لا يعدم النشاط والذكاء، فإن له مقدرة وخبرة بالزراعة. ونكاد لا نشك أنه يستطيع أن يحسن حالته سريعا إذا أتيح له أن يتعلم طرائق أفضل وإذا تيسر لديه رأسمال كاف لاستخدام تلك الوسائل.

وتقول في ختام هذا الفصل ما قاله الدكتور مانيوس: "لن تترقى البلاد ولن تصيب فلاحاً، والعرب الفلاحون يكادون يكونون عبيد رق. وها هم قد ساروا شوطا بعيدا في طريق العبودية التامة لأن ما بذل لهم من المساعدة لتحسين حالتهم هو دون الكفاية كثيراً، وإن هو إلا نقطة من المساعدة في بحر الاحتياج.

العرب الفلسطينيّون يناشدون كل سيدة بريطانية وسيد بريطاني

إننا نناشد شعور كل بريطاني بالعدالة أن يساعدنا في جهادنا في سبيل البقاء جهادا لم تحملنا عليه دولة معادية بل حملنا عليه شعب حاربنا معه جنبا إلى جنب، وإننا نطلب على ضوء كل ما تقدم ما يلي:

أولا: أن تُوقَفَ حالا وتماما الهجرة الصهيونية التي لا يسع أحدًا من البريطانيين أن يسمح باستمرارها إلا إذا كان يرغب رغبة أكيدة في انقراض العرب من فلسطين. وإذا كانت هذه هي الغاية التي تتوخاها بريطانيا العظمى، فإننا سنواصل جهادنا في سبيل الحياة، بالطرق السامية، واثقين بعدالة الشعب البريطاني، حتى نموت موتا لا قيام بعده، أو نصل بعون الله إلى حياة أفضل. وإنا نعلم أن بريطانيا العظمى قادرة على سحق كل حركة يأتيها كل عربي يجرؤ على المطالبة بالعدالة بيد أنا نأمل بل نعتقد أن وجدان هذه الأمة العظيمة لا يزال حيا وأنه يلبي نداء العدل.

ثانيا: ومطلبنا الثاني قد أوضحه البروفسور كيث بقوله: "أما ما لا يمكن التغاضي عنه في الحقيقة أن يحرم قطر كفلسطين،

له من الخطر ما له، مجلسا نيابيا وأن تجعل في مستوى الصومال وجزيرة القديسة هيلانة وجبل طارق؟ أو يجوز التغاضي عن رغبات ما يناهز ٨٢٥,٠٠٠ من المسلمين و١٠٠,٠٠٠ من المسيحيين بإغراء ٣٢٠،٠٠٠ من اليهود؟ أم أن هذا المجلس يؤخر منه إلى أن تستغرق الهجرة سكان فلسطين العرب وتنتقل السيادة السياسية إلى اليهود"؟ ولنا أن نسأل: هل فلسطين في مستوى من المدنية أحط من مستوى شرقي الأردن حتى يكون لهذا القطر حكومة دستورية لها برلمانها، ولا يكون مثل ذلك لفلسطين؟

ثالثا: ومطلبنا الثالث قد أحسن الفريق بيك باشا إيراده في كتابه (تاريخ شرقي الأردن وقبائلها). فالمؤلف يقول لدي ذكره استيلاء عمر بن الخطاب على هذا القطر الشرقي: "وأدرك عمر أيضا أن فلاح الأقطار الخاضعة له منوط بالأحوال الزراعية؛ ولذا منع القرويين من التصرف في أملاكهم بأن حظر شراء الأرض في الأمصار المفتتحة".

رابعا: تنفيذ ما أوصى به السير سمبسون في تقريره، وما يُعَدَّ من الضرورة الأساسية لحياة الفلاح نفسها. فقد جاء في هذا

التقرير قوله: "من البيِّن أن القدر الذي تُمَكَّنُ الحياة معه لكل أسرة قروية في أرض لا ريّ فيها لا يقل عن ١٣٠ دونما.

خامسا: ينبغي تنظيم الجنسية الفلسطينية وفقا للأنظمة المتبعة في البنجاب وكينيا ومصر.

لقد مثّل النشر عبر العصور أداةً للتمدّد والاحتواء، وهو بذلك استطاع أن يمتلك قُدرة استثنائية على التجدّد والتنوّع في حركته وتحوّلاته التقنية، بدءًا من الإيماءة ومرورًا بالنقش ثم الطباعة على الورق، ليُشكّل بذلك ضوءًا مُتعدّد الطبقات، يَقبضُ بوميضه على أحاسيسنا المتغيّرة بفعل الزّمن.

إن تمدّدًا على هذا النّحو، يمكنه أن يقلّص المسافة، وأن يُجسّد حاجتنا إلى التنقّل عبر المحطات العابرة للتاريخ، بل يُثري تجاربنا في تشكيل القوالب الحيّة لذاكرة لا تغيب.

فتلك التحوّلات التي أنتجتها التكنولوجيا لم تأتِ صدفةً، إنها انبثاقُنا المبتكر نحو خلق الترابط مع الآخر في هذا العالم الوسيع.

ضمن تلك الرؤية، صمّمت وزارة الثقافة مشروعها نحو النشر الرقمي ليقينها بضرورة توسيع نطاق النّشر وإتاحته أمام أكبر عدد ممكن من الباحثين والدارسين والقُرّاء.

وزير الثقافة
عماد عبدالله حمدان

رقمنة
مشروع النشر الرقمي